معالجة نظريات المجتمع المدني لقضايا المرأة في العراق بعد عام 2003

زيد سالم سليمان(*)

ملخص البحث:

تسهم منظمات المجتمع المدني بدورها الكبير الذي تضطلع به في رقي الشعوب حضاريا وثقافيا وسياسيا، وتتسابق الدول المتقدمة من اجل الارتقاء بها، بما ينعكس ايجابيا في تنمية البلدان وتطورها، فتعمل على تأسيسها ودعمها من خلال سن القوانين والانظمة والتشريعات التي تساعدها في بناء هيكلها الاداري .

وفي بلد مثل العراق وما واجهه من صعاب ولاسيما بعد تغيير نظامه السياسي بعد عام 2003 كان لابد له ان يسعى الى تأسيس منظمات مجتمع مدني معاصرة تؤدي دورها في كثير من المواضيع ولاسيما فيما يخص قضايا المراة من اجل تاخذ دورها الفاعل في المجتمع، والتي لابد ان تؤسس الى معالجات ونظريات تمكن منظمات المجتمع المدني من ان تقدم خدماتها تجاه المرأة التي عانت كثيرا ولاسيما من النواحي الاقتصادية وحمايتها ايضا من العنف وغيرها من التحديات التي لابد ان يكون هناك دور للمنظمات التي مرت بتجارب عديدة أدت الى أن تعطي تلك التجارب ثمارها، وحققت انجازات انسانية تعدت حدودها الجغرافية.

Summary of research

Civil society organizations play a major role in promoting the cultural, political and cultural advancement of the peoples. Developed countries are racing to improve them. This is reflected positively in the development and development of countries. It

(*)مركز دراسات المرأة/ جامعة بغداد.

works to establish and support them by enacting the laws, regulations and legislations that help them to build their administrative structure.

In a country such as Iraq and the difficulties encountered, especially after the change of its political system after 2003, it had to seek to establish contemporary civil society organizations that play their role in many subjects, especially with regard to women's issues in order to take an active role in society, which must establish To the treatments and theories enable civil society organizations to provide their services to women who suffered a lot, especially in economic terms and protect them from violence and other challenges that there must be a role for the organizations that have undergone many experiments that led to give those experiences fruit, and achieved humanitarian achievements exceeded Its borders Demographic.

المقدمة:

اخذت المرأة العراقية دورها البارز بعد التغيير السياسي في العراق بعد عام 2003 ومعها بدات منظمات المجتمع المدني في مساندة المرأة للتغلب على التحديات التي تواجهها ولاسيما في اقصائها من المؤسسات الحكومية الرسمية وتوليها المناصب في اعوام ما قبل التغيير وكان لابد من قوة دافعة متمثلة بمنظمات المجتمع المدني التي اخذت تبذل جهدا استثنائيا يمكنها من ان تعزز مكانتها ومشاركتها الفاعلة في المجتمع العراقي وذلك من ناحية تطوير ثقافتها ووعيها والتنبيه الى حقوقها المكتسبة .

وتؤدي منظمات المجتمع المدني دورا مهما وبارزا ولاسيما في الاصلاح السياسي وزج المراة في هذا الجانب ومواجهة كل التحديات والصعوبات والمخاطر التي تواجه المرأة العراقية وهي تمارس نشاطها السياسي والاجتماعي بشكل طبيعي على الرغم من طبيعة تكوين المجتمع التذي يتصف بعادات وتقاليد متوارثة التي ربما تكون عائقا امام الدور الفاعل للمرأة .

الاطار المنهجي

إشكالية البحث :

تتطلب التنشئة السياسية والديمقراطية الى عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية وتربوية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع، لذا ينبغي ان تكون هنا كمؤسسات خاصة تعمل على ذلك، ومن بينها مؤسسات المجتمع المدني، لكونها مؤسسات مستقلة، فهي تمتلك القدرة تفعيل مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية عن طريق الدور الذي تؤديه داخل إطار المجتمع وعلاقتها بالدولة.

وهذه المنظمات مدعوة أكثر من غيرها في عملية التنشئة السياسية والديمقراطية على وجه الخصوص، عن طريق تأهيل وتثقيف الفرد بوصفه كائناً سياسياً مؤثراً في المجتمع، ويأتي ذلك نتيجة التطور والتحول السياسي للمجتمع وطبيعة نظامه السياسي السائد ومعاييره الفكرية ومرونته الديمقراطية والانفتاح محلياً وإقليمياً وعالميا.

والدور الذي يمكن ان تؤديه هذه المنظات والنضريات القائمة عليها في العراق ولاسيما المعنية بالمراة العراقية ومعالجة قضاياها يتمثل في العمل على ايجاد مجتمع يمكن المراة فيه من التعبير بحرية عن اراءها وخياراتها والمطالبة بحقوقها وصون كرامتها، ورصد اي انتهاك لهذه الحقوق، فضلا عن مشاركتها السياسية والثقافية ودورها الهام في المجتمع ولاسيما بعد عام 2003 .

ومن هذا المنطلق يعالج البحث إشكاليته عن طريق طرح الأسئلة التالية :

1- هل استطاعت النظريات التي تمتلكها مؤسسات المجتمع المدني على الرغم من حداثتها ان تعالج قضايا المرأة العراقية ؟.

2- وما هو الدور والأهمية الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني تجاه معالجتها لقضايا لمرأة العراقية؟ .

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من كونه يسلط الضوء على اهم النضريات التي تمتلكها منظمات المجتمع المدني في العراق لمعالجة قضايا المرأة العراقية بعد عام 2003 من خلال النشاطات والفعاليات التي تعمل على رفع مستوى وعيها الثقافي والسياسي والاجتماعي حول الكثير من القضايا، والحاجة الى الدفاع عن حقوقها بناءاً على وضعها الاجتماعي، وخلق مساحة سياسية مستقلة ذاتياً تمكّن لها القدرة على عملية صنع القرار السياسي بحرية .

هدف البحث:

يهدف هذا البحث في تحليل نظريات منظمات المجتمع المدني للوقوف على مدى معالجتها لقضايا المراة بعد عام 2003 .

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من امكانية تجربة العمل المدني ونضريات مؤسساته في العراق ومدى استطاعتها الى أن تعالج قضايا المرأة بعد عام 2003، انطلاقا من كونها ما تزال حديثة قياسا بنضيراتها العالمية التي سبقت العراق في هذا المجال، بالرغم من أن عدداً كبيراً من النساء انخرط في مؤسسات المجتمع المدني بشكل يجعلهن قادرات على معالجة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

المبحث الأول: مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2003

اولا: المفهوم والانواع:

شرعت مؤسسات المجتمع المدني التي تشكلت بعد عام 2003 الى دعم المرأة لتسهم في بناء المجتمع وبناء قدراته ولاسيما وان دورها في مؤسسات المجتمع المدني في تطور مستمر، ليتسنى لها القدرة على الاداء وتعزيز مكانتها في المجتمع [1].

ويمكن استخلاص تعريفات المجتمع المدني على النحو الاتي:

1 . المجتمع المدني هو المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق والأسرة.

2 . يقوم المجتمع المدني على أساس رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية.

3 .يتطلب المجتمع المدني نظاماً قانونياً يحدد مجموعة الحقوق التي تكفل استقلال هذا المجتمع وتنظم العلاقة بينه وبين الدولة.

4 . سيادة ثقافة مدنية تقوم على أساس قبول الأخر المختلف وإقرار التعددية داخل المجتمع، والقدرة على حل الصراعات بطريقة سلمية وديمقراطية.[2]

ويرجع سعد الدين إبراهيم شيوع استعمال مصطلح المجتمع المدني في أدبيات العلوم الاجتماعية إلى تسعينيات القرن العشرين، بعد انهيار دول الكتلة الشرقية، وفي مقدمتها أكبر وأقوى هذه الدول، الاتحاد السوفيتي نفسه، إلا إنه أرجع ظهور المفهوم إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر، مع نظريات العقد الاجتماعي عند توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو، حيث كان المفهوم يشير في ذلك الوقت إلي مجتمع المواطنين الأحرار، الذين يختارون بإرادتهم الحرة شكل وشروط الحكم الذي يعيشون في ظله. وظل مصطلح المجتمع المدني يُستخدم بواسطة المفكرين الاجتماعيين حتي هيغل وماركس، أي إلي أواخر القرن التاسع عشر[3].

ويمكن ان نعد مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والنقاش بين الباحثين والمفكرين، ويرجع ذلك إلى الاختلافات العلمية والأيدلوجية فيما بينهم بالشكل الذي أدى إلى بروز إشكالية في الإدراك المفاهيمي[4]،

وبذلك يمكن ان نضع تعريفا لمؤسسات المجتمع المدني على انها "مجموعة التنظيمات التطوعية الحره التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح الافراد ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح وغيرها من المثل الانسانية الراقية"[5] .

كما ان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عام 1948 فقد اجاز لكل شخص أن يؤسس مع الآخرين منظمة أو جمعية أو حزباً للتعبير عن أفكارهم بشرط أن تستخدم هذه المنظمات والجمعيات أو الأحزاب الوسائل السلمية لتحقيق أهدافها .

وتزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من

إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات .

ان نجاح البلدان الديمقراطية وقيام مجتمع مدني وانهاء حكم الدكتاتورية ياتي عن طريق تشكيل مؤسسات المجتمع المدني كالمنظمات والاتحادات والنقابات داخل الدولة، وتؤدي هذه المؤسسات دور كبير في الدول الديمقراطية، وهي بمثابة دور رقابي على الحكومة في الكشف عن عيوبها ومساوئها والدعوة إلى معالجتها وإصلاح المجتمع من خلال نقدها للحكومة_بأسلوب علمي ديمقراطي بناء[6]، بمعنى أنه لا يمكن الحصول على تلك الحقوق أو أن تستمر في الوجود دون توفير حماية لها من قبل مؤسسات سياسية تستند إلى مبادئ الديمقراطية الشفافية في ممارستها[7].

إن جوهر دور منظمات المجتمع المدني والنظريات القائمة عليها هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة خلق المؤسسات والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة .

وكلما ازداد الدور الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني وتنامت، قلت قدرة الدولة على ممارسة التسلط ضد المواطنين، فهذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقاتها بمواطنيها وبدور الوسيط بين الدولة والمواطنين، بحيث لا يتعاملون مع الدولة كإفراد عزل، بل كمواطنين ينتمون إلى جماعات أو مؤسسات اكبر توفر لهم قدراً من الحماية [8] .

ولعل من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني هو إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام

والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات . وهذه القيم هي في مجملها جوهر الديمقراطية .

من هنا فان إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها بين الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم .

والى جانب الثقافة المدنية فلا يمكن إن يساهم المجتمع المدني بدور فعال في العملية السياسية لمجرد وجود هياكل وبنى تنظيمية تستقل عن الدولة والنظام السياسي، إذ لا قيمة لهذه الهياكل ما لم تكن معززة بثقافة سياسية مواكبة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين إفرادا كانوا أم جماعات واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير[9].

لكي تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدورها لابد من الانفتاح وفسح المجال أمام النقد والمطالبة بحقوق المواطن، لان دور هذه المؤسسات يكمن في خلق التوازن بين السلطة السياسية والمجتمع وزيادة العلاقة بين المؤسسات الحكومية والتجمعات المدنية[10].

ولابد ان تكون هناك شراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، هذه الشراكة التي تبدأ من مراحل مبكرة في صنع السياسة وقبل أن تلتزم الحكومة بأي التزامات. والأمر المثير للانتباه الاهتمام المفرط في هذه البلدان من قبل الباحثين والنشطاء على السواء بوضع أسس ومعايير لهذه الشراكة. فنجاح عملية الشراكة يتطلب أمور عديدة منها إقامة شبكات وتحالفات بين المنظمات غير الحكومية وبعضها البعض، بغية تسهيل تبادل المعلومات والخبرات مع مراعاة إشراك المنظمات القاعدية في هذه الشبكات. كما يشترط لنجاح الشبكة تطبيق ديمقراطية اتخاذ القرار.[11] ومن ناحية ثانية فإن الشراكة الناجحة تتطلب توفير إطار مؤسسي يحدد أسس التعاون بين الدولة

والمنظمات غير الحكومية مع مراعاة مراجعة هذا الإطار باستمرار في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع.

ومن هنا يمكن القول انه لا يمكن وجود لمجتمع مدني إلا في إطار الدولة، كما لا أهمية لمجتمع مدني فاعل في ظل دولة هشة وتسلطية، في المقابل، لا قيمة لدولة في موازين القوة والاستقرار إلا بوجود مجتمع مدني متنوع، حيوي، ناقد، ومراقب بوعي ويقظة لممارسات أجهزة الدولة المختلفة .

وعلى الدولة ان تاخذ في الحسبان ان علاقاتها مع منظمات المجتمع المدني ينبغي ان تبنى على اسس ديمقراطية صحيحة، وان تسعى لتحقيق رغباتها وتبادل المنفعة معها، ولكي تنجح في هذه الشراكة لابد ان يتجسد ذلك في وجود مؤسسات طوعية اجتماعية كانت ام سياسية وثقافية ومهنية وغيرها، تشكل بمجموعها القاعدة الاساسية التي ترتكز عليها سياسة الدولة ووجود اداة لمحاسبتها اذا اقتضى الامر ذلك .[12]

واذا ما قارنا ذلك في العراق فنجد انه قد مر بمخاضات ولادة الديمقراطية الحديثة وصراعات التيارات السياسية، أفقدها الثقة في المجتمع وتكويناته. مما يتطلب تعميق الطابع المؤسسي للمجتمع المدني، وان تقوم هذه المؤسسات بتحديد نظرياتها في معالجة قضايا المجتمع المدني ومن بينها قضايا المراة لتحقيق اهدافها وغاياتها التي تؤديها داخل المجتمع وعلى ضوءها يمكن تحديد مدى نجاحها او فشلها، بوصفها مؤسسات امة وليست مؤسسات دولة فحسب لان الطرفين يعملان باتجاه واحد في خدمة المجتمع، وهنا لابد من توفير الأجواء الملائمة لهذه المؤسسات وان تكون السلطة السياسية تكون مسؤولة عن ذلك من حيث عدم التدخل المباشر في شؤونها لكي لا تفقد هذه المؤسسات مصداقيتها في المجتمع، لان السلطة السياسية غالبا ما تكون منهكة في إدارة الشؤون السياسية للبلاد وان عمل المؤسسات يساند الحكومة في رفع بعض الأعباء من خلال إيصال مطالب الأفراد، ونشر المعرفة والمفاهيم الايجابية داخل المجتمع[13].

ثانيا: مؤسسات المجتمع المدني في العراق (نظرة تاريخية):

ياتي عمل مؤسسات المجتمع المدني العراقي وتنظيماته في أطار العملية السياسية بوصفها احد الاستحقاقات الدستورية التي افرزتها عملية التغيير السياسي والمجتمعي في العراق بعد عام 2003، بوصفها المعيار الحقيقي أو الضمانة الأكيدة لتطوير البناء الديمقراطي سواء كان ذلك على مستوى الدولة أم المجتمع[14].

و أول بادرة تكوين منظمات مجتمع مدني في العراق، وعند تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م واعلان النظام الملكي في العراق تأسست العديد من المنظمات في تلك الفترة سواء كانت طلابية ام نسائية ام نقابية الى وجود العديد من الجمعيات الخيرية والثقافية التي كانت تمارس نشاطها وفعالياتها وصدرت عدة قوانين تنظم عملها مثل قانون الجمعيات الذي صدر في العهد العثماني ثم صدر قانون عام ١٩٢٢وقانون ١٩٥٤ وقانون ١٩٥٥.

اما اول اشاره رسمية وقانونية لشرعية تشكيل منظمات المجتمع المدني بالقانون الأساسي العراقي لسنة 1925م فقد جاء في المادة الثانية عشر منه (أن للعراقيين حرية أبداء الرأي والنشر الاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام إليها ضمن حدود القانون) وهذه أول بادرة إلى تكوين منظمات مجتمع مدني .

وفي الدولة العراقية الحديثة ولاسيما في عقد التسعينيات تم تشكيل هذه المؤسسات كخطوة لسد الفراغ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ودعوة الشعب العراقي للتحرر والمطالبة بحقوقه المنتهكة ضمن أشكال متعددة من مؤسسات المجتمع المدني وامتازت بسرعة التكوين والتشكيل ونموها المطرد فبلغت أعداد كبيرة، ودورها لايوازي عددها وما قدمته هو شعارات نتيجة لتشتتها وضعف حيويتها التي تؤهلها للحركة والفاعلية والقدرة على التأثير في شرائح المجتمع المختلفة، فضلاً عن عدم توصلها الى اتفاق وطني يؤهلها الى التنسيق في تحقيق أهدافها المجتمعية (هذا إذا كانت تهدف الى خدمة المجتمع لا مصالحها)[15] .

وبعد سقوط النظام السابق، وانهيار مؤسسات الدولة لارتباطها العضوي بالدكتاتورية، بدأت تتشكل في العراق المنظمات غير الحكومية، وهي عبارة عن فروع لجمعيات ومنظمات عالمية، أو جمعيات ومنظمات عراقية أسست وعملت خارج حدود الوطن أو

في المناطق الشمالية الخارجة عن سلطات النظام السابق، وبدأت تظهر إلى الوجود منظمات محلية تهدف إلى سد حاجة من حاجات المجتمع الأساسية، لاسيما الحاجات الغذائية والخدمية، والصحية والاقتصادية والتنموية، ثم الإدارية والسياسية .

وتعد بداية تكوين منظمات المجتمع المدني وتاسيسها على وفق نظرياتها القائمة عليها باشراف الحكومة، دفع بول بريمر المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة إلى إصدار الأمر رقم (45) في تشرين الثاني 2003 الخاص بتسجيل المنظمات غير الحكومية، وذلك بهدف تنسيق أنشطتها ومنع استغلالها لتحقيق أغراض غير قانونية أو أغراض تهدف الى الاحتيال، ما زال هذا الأمر نافذاً. لقد عرّف أمر بريمر مصطلح "منظمة غير حكومية" أي منظمة أو مؤسسة جرى تأسيسها للقيام بنشاط واحد أو أكثر من الأنشطة الآتية التي تعد أنشطة رئيسة لها:

1- تقديم المساعدات الإنسانية ومشاريع الإغاثة.
2- مناصرة قضايا حقوق الإنسان والتوعية بها.
3- عمليات تأهيل المناطق السكنية وإعادة توطين المجموعات البشرية فيها.
4- الأعمال الخيرية.
5- الأنشطة التعليمية والصحية والثقافية.
6- عمليات المحافظة والصيانة.
7- عمليات حماية البيئة.
8- الأعمار الاقتصادي والتنمية.
9- الترويج للممارسات الديمقراطية.
10- تطوير المجتمع المدني.
11- الترويج للمساواة بين الجنسين.
12- القيام بأي نشاط آخر غير ربحي يخدم المصلحة العامة.

في البداية، كان يشرف على المنظمات غير الحكومية مركز المساعدات الإنسانية التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة، وبعد تأسيس مجلس الحكم –الحكومة الانتقالية

الأولى– سجلت هذه المنظمات في مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وفي زمن الحكومة الانتقالية الثانية برئاسة رئيس الوزراء السابق الدكتور أياد علاوي، ثم تم فك ارتباط هذا المكتب من وزارة التخطيط وربطه بأمانة مجلس الوزراء تحت إشراف وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، وعلى الرغم من حداثة تجربة العمل المدني ومؤسساته بالنسبة إلى العراقيين آلا أن عدداً كبيراً منهم انخرط في هذه المؤسسات[16].

واليوم، تعد وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني هي المؤسسة الحكومية الوحيدة التي تُعنى بنشر ثقافة المجتمع المدني في العراق، وتعمل على تنظيم وتنسيق نشاطات مؤسسات ومنظمات وجمعيات وهيئات المجتمع المدني، وذلك من خلال رسم برامج وخطط للتوظيف الأمثل لمؤسسات المجتمع المدني، ورفد أنشطتها بحيث تسهم في تعزيز برامج التنمية الشاملة في البلاد.

وقد قامت هذه الوزارة الفتية بإعداد مشروع قانون المنظمات غير الحكومية ليحل محل الأمر (45) بما ينسجم وتطور العملية الديمقراطية في العراق، وبما يلبي طموح ورغبة المنظمات غير الحكومية في المزيد من التعاون والتنسيق والحرية.

وقد كفل الدستور العراقي الجديد لعام 2005، حق تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، فقد نصت المادة (45) على "تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون، وبذلك اكتسبت مؤسسات المجتمع المدني وضعاً دستورياً [17] .

واخذت المؤسسات تعمل على إعادة تنظيم نفسها من جديد بما يتلائم والمرحلة الراهنة في العراق، ونقلت الكثير من الأحزاب والحركات الاجتماعية والخيرية نشاطها إلى داخل العراق بعد أن كانت تنشط خارج البلد استجابة للحاجة الماسة والملحة[18].

وبالرغم أن الدستور العراقي كفل تشكيل مؤسسات المجتمع المدني والكم الهائل من مؤسسات المجتمع المدني إلا أنها لم تؤدي دوراً ايجابياً وفاعلاً في تحقيق تطوراً لوضع المرأة وربما يعود الى أسباب عديدة منها[19]:

- افتقار بعضها للهياكل التنظيمية والية العمل
- نقص الخبرة اللازمة لبناء هذه المؤسسات على أساس صحيح
- عدم مساهتمتها في وضع تصورات للدستور بشأن المرأة

– ضعفها على مستوى الفكري والعملي إذ أصبحت معظمها امتداد لبعض الأحزاب والتيارات الدينية والطائفية .

ان الموروث الثقافي والتقاليد له دورا سلبياً في ترسيخ المنظور النمطي للدور الاجتماعي للمرأة في عملية التنمية السياسية خاصة في بعدها الثقافي والمعرفي، ولما كانت مؤسسات المجتمع المدني هي آليات فاعلة في تحقيق تنمية المجتمعات وإشباع حاجات الأفراد والجماعات فان نجاح ذلك يرتبط بوعي الأفراد بأهمية وفوائد العمل التضامني والتعاوني، وهنا تكون مؤسسات المجتمع المدني من أهم آليات التمكين والمشاركة الشعبية، ومعنى ذلك إن تغيير وعى المجتمع تجاه المرأة يتطلب نشاطا ثقافيا موجها من خلاله يكتسب الأفراد قناعات جديدة تترسخ تدريجيا في وعيهم الفردي والجمعي[20] .

جدول رقم (1)

العدد الكلي للمنظمات المجتمع المدني المجازة

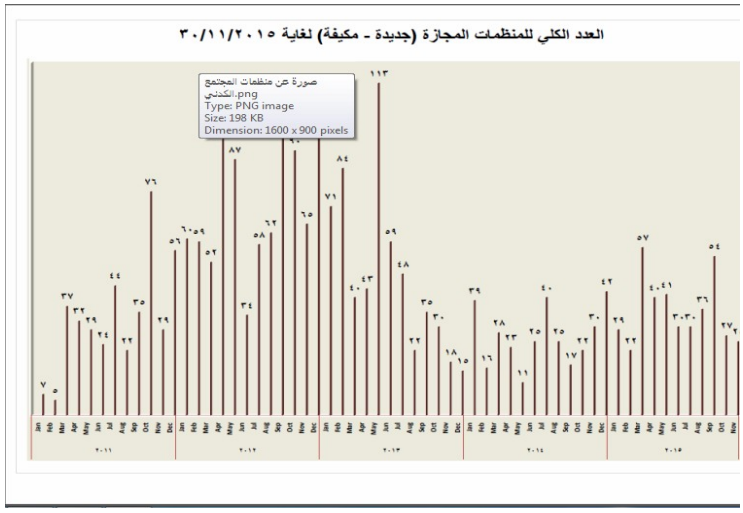

المصدر// دائرة منظمات المجتمع المدني غير الحكومية ، الامانة العامة لمجلس الوزراء 2015

المبحث الثاني: ماذا تقدم مؤسسات المجتمع المدني للمرأة العراقية ؟

اولا: التثقيف والتوعية:

بدأ دور المنظمات النسوية ينمو بعد التحرير مثلها مثل الكثير من منظمات المجتمع المدني، وكان لها تأثير واضح على صناع القرار والقرارات السياسية، مثلما حدث عند إلغاء قانون "137"، والإنجاز الآخر هو الحصول على نسبة 25% للنساء في كل مناصب الدولة، كما إن المنظمات النسوية مواكبة لكل الأحداث والتطورات السياسية التي يشهدها البلد وخصوصاً موضوع الدستور وتضمين حقوق المرأة فيه، والمطالبة القوية بتثبيت المعاهدات الدولية والاتفاقات الخاصة بحماية حقوق المرأة وتثقيفها وتوعيتها.

أن تثقيف المرأة وتوعيتها بحقوقها العامة والخاصة وادراك ما يجب عمله للتمتع بتلك الحقوق، نجد انها تكتسب اهمية كبيرة على مستوى الاسرة وعلى مستوى المجتمع وهذه الاهمية تتنوع بتنوع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[21].

وبما أن للمرأة دوراً فاعلاً في المجتمع، بوصفها العنصر الفاعل في المجتمع، وينبغي أن ان تكون واعية بحقوقها، وإننا عندما نتكلم عن حقوقها، فإننا نعني في الوقت ذاته حرصنا على مثقفة وواعية، فحقوق المرأة هي الجانب الآخر لاستحقاقها من التطور والحرية.

وفي الوقت الراهن، وبعد أن تم تغيير النظام السياسي والشروع ببناء دولة عصرية، وتماشياً مع النهج الديمقراطي وانطلاقاً من هذا النهج ينبغي أن يتم تناول موضوعات التثقيف والتوعية في جميع الميادين هي النظرية الاولى من نظريات منظمات المجتمع المدني والمسؤولة عن القضايا التي تعنى بالمرأة، فمن أهم المعوقات الذاتية التي تواجه مسألة حقوق المرأة، ضعف دور المنظمات النسوية، ولاسيما من ناحية الاستحقاق

السياسي للمرأة، فيفترض أن يتم تنظيم دورات موسعة تتناول الاهتمام بتثقيف المرأة وتوعيتها، ونوعيتها وتنمية مهاراتها في التفكير وإقناعها باهمية المشاركة في الحياة السياسية.

ان المجتمع المدني بتنظيماته وبمؤسساته المختلفة وفي مقدمتها القطاعات والتنظيمات النسائية قد أدت دوراً مركزياً في أثارة الاهتمام وتعبئة الرأي العام وتحفيز الهيئات الوطنية والقومية والدولية لايلاء الموضوع النسائي ما يستحقه من أهمية في النهوض بأوضاع المرأة في توعية المجتمع بالأوضاع التي تعيشها المرأة وإشاعة مبادئ المساواة والعدالة والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان واستثمار وسائل الاتصال والتواصل لإيصال خطابها إلى كافة الشرائح من خلال الندوات والتجمعات الخطابية والصحف والمجلات والدراسات والإذاعة والتلفزيون والمواقع الالكترونية على الشبكة الدولية للمعلومات[22].

تقدم تنظيمات المجتمع المدني برامج تمكينية للمرأة في المجالات المختلفة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية.....)، وعبر ثلاثة مستويات:

1- المستوى الفردي: وهو يعبر عن قدرة النساء على السيطرة على حياتهن، إدراكهن وإحساسهن بقيمتهن وقدراتهن، وقدرة المرأة على تحديد هدفها والعمل على تحقيقه.

2- المستوى الجماعي: يعكس قدرة النساء على تنظيم أنفسهن والعمل الجماعي وإحساسهن بقوتهنَّ في تجمعهن.

3- مستوى المناخ السياسي والاجتماعي، والقواعد الاجتماعية والحوار العام، حول ما يمكن أو لا يمكن للمرأة القيام به.

اما انواع التمكين فهي:-

أ- التمكين الاقتصادي:

وهو التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية .

ب – التمكين الاجتماعي:

وهو أن تمارس المرأة كل صلاحياتها وقدراتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد مما يطلقون عليه السيطرة الذكورية، وفي هذا الإطار يطالبون بتغيير قوانين الأحوال الشخصية، وعدم النظر لدور المرأة في المجتمع على أنه لتربية الأولاد، بل لا بد تخوض معترك البناء الاجتماعي.

ولنشر هذه الثقافة داخل المجتمع عمِلت الحركات النسوية على بناء مؤسسات وأندية ومراكز، وتجمُّعات خاصة بها، وفي ثنايا تلك الأندية تُقام فعاليات ومحاضرات، وندوات ومباحثات تروج لمفهوم التمكين.

ج- التمكين السياسي:

يقاس التمكين السياسي بحسب رأي الداعين إليه، بعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال مقارنة بالنساء، وأيضًا مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني؛ كالأحزاب، والنقابات، والمنظمات الأهلية وغيرها[23].

ومن خلال الاطلاع على تقرير الشبكة العراقية للمؤسسات الأهلية، والذي ضم خمسة عشر تقريرا حول دور تنظيمات المجتمع المدني في تمكين المرأة، يتضح لنا بأن غالبية الأنشطة والبرامج الموجهة للمرأة العراقية تنصب في مجال التمكين الاقتصادي من خلال تدريبها على بعض المهن وإكسابها بعض المهارات التي تمكنها من توفير مصدر دخل خاص بها، ومن بين البرامج والدورات التدريبية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للمرأة العراقية تقليدية ومتكررة مثل الخياطة والتطريز والسكرتارية وهناك اهتمام لمجال التمكين الاجتماعي من خلال نشر الوعي الصحي للمرأة، ورفع مستواها التعليمي، والاهتمام بموضوع العنف ضد المرأة في المجتمعات العراقية، ويعتبر مجال التمكين السياسي من أقل مجالات تمكين المرأة اهتماماً من قبل تنظيمات المجتمع المدني بالرغم من أنها تختلف من قطر عربي إلى آخر[24] .

ويمكن القول أن المرأة العراقية اليوم أمامها فرصة مهمة لكي تثبت وجودها آو تبلور فكراً نسوياً يعبر عن تصورات وطموحات المرأة العراقية فعلاً ، لذا فان مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني هو صمام الأمان للدخول في برنامج واضح المعالم يعمل على تطوير إمكانياتها ويحارب التمييز ضد المرأة ويعمل على توضيح مطالبها بشفافية

وديمقراطية لتكون قادرة على التأثير في سياسة التنمية، وهناك مؤشرات إيجابية تمثلت في النمو الكمي في أعداد المؤسسات غير الحكومية والنقلة الكيفية في مناهج واقترابات هذه المؤسسات في التعامل مع الواقع[25].

ثانيا: المشاركة المجتمعية:

من ضمن المسؤوليات التي تقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، لتكون قيادية وتظهر كفاءتها لخوض التجارب والتركيز على مهام تدريبها وتثقيفها وأعداد المؤهلات، ماعدا ذلك فلا معنى لأي حديث عن المشاركة والديمقراطية وتكافؤ الفرص[26].

ومؤسسات المجتمع المدني هي من أهم قنوات المشاركة الشعبية بالرغم من أنها لا تمارس نشاطاً سياسياً مباشراً وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية إلا أن أعضاء هذه المؤسسات هم أكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في النشاط السياسي الديمقراطي[27].

والمرأة تميل فطريّاً إلى العمل في منظّمات المجتمع المدنيّ، لأنّها تلائم نمط حياتها، فليس من امرأة لم تقدّم الرعاية العائليّة لأسرتها، وتبدع في عملها، حتى حين تكون في المواقع غير القياديّة، لأنّ الرجل عادةً يعمل حتى يملك القرار، أمّا المرأة فتعمل لتصل إلى المشاركة لأن المرأة العراقية بالذات تعاني من الإجحاف في الحصول على حقوق متساوية مع الرجل في المجتمع نتيجة للخلفية الثقافية للمجتمعات العراقية التي تعد مجتمعات أبوية ذكورية، لذلك ظهرت منظمات اعتمدت نظرياتها على معالجة قضايا المراة و تهتم بالدفاع عن حقوقها والتوعية بحقوقها، وإن كانت تصنف بأنها نسائية غالباً[28].

وتساهم مؤسسات المجتمع المدني كذلك في تعزيز مفهوم المواطنة ومفهوم العمل التطوعي والمجتمعي وتحديد الاحتياجات اضف الى ذلك بناء الثقة لدى مكونات المجتمع وتعزيز مفهوم الشفافية والمسائلة وتلعب المرأة دورا بارزا لما لها اهمية ودور فعال في محيطها[29].

ويمكن للمرأة أن تؤدي دوراً فاعلا في منظمات المجتمع المدني وان تثبت حضورها، إذ ان من المسلم به أن دورها ومشاركتها في هذه التنظيمات لا ينفصل عن وضعها في المجتمع بصورة عامة، وهو الوضع الذي سيتحدد بدوره بمدى تطور البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وإن العلاقة بينهما علاقة جدلية وتفاعلية، فمن المستحيل أن تتطور أدوار المرأة وتتحرر وتصبح شريكاً كاملاً في المجتمع، إلا إذا سمحت مرحلة تطور البنى الاجتماعية والسياسية في هذا المجتمع بذلك، وهي بدورها تتأثر في تطورها بدرجة تحرر المرأة وتفاعلها مع حركة المجتمع. ويتمثل نشاطها في المنظمات المعنية بالنساء في أنماط متعددة .

كما إن أداء هذه الأدوار من قبل المرأة في مؤسسات المجتمع المدني يعمق من خبرات النساء العاملات ويطور قدراتهن الإبداعية والابتكارية ويكسبهن العديد من المهارات ويزيد من نطاق تفاعلهن ومشاركتها بالعمل فيها وسيساعد على حل بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التغيرات المحلية في المجتمع وعلى رأسها مشكلة البطالة والفقر وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية بالاضافة إلى أنها ستكون قادرة على تفهم مشاكل العديد من النساء مما سيتيح لها المساهمة في تحسين الخصائص المختلفة لقطاع عريض من النساء ومنها الخصائص التعليمية والاقتصادية والأسرية والصحية[30].

ونود أن نشير هنا إلى بروز وتزايد الدور الذي تقوم به المنظمات النسائية في التوعية والارتقاء بالوعي الاجتماعي لدور الجهات المانحة والمستفيدة إلى جانب العمل على تحسين الخصائص المختلفة لأفراد المجتمع والتصدي للمشكلات التي يعاني منها هؤلاء الأفراد عامة والمرأة خاصة ولا شك أن فاعلية أداء هذه المؤسسات لأدوارها يرتبط بقوة بناءاتها وكفاءة قدرتها التنظيمية والإدارية عامة وتوافر الدعم المالي اللازم لتنفيذ برامجها الخاصة وهنا يمكن للنساء العاملات والمساهمات في الجهات المانحة والمستفيدة أن تعميق بدور " الشراكة" مع هذه المنظمات لمساندتها في أداء الأدوار من خلال الدعم المالي، وتنفيذ البرامج التدريبية المختلفة وتشجيع العمل التطوعي

وتوطيد أواصر التعاون واللقاءات الاجتماعية لتدارس وتحليل عديد من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة وايجاد الحلول لها.

ومهمة هذه المنظمات تجاه المرأة كبيرة ومنها استقبال الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات التي تتعرض لها تجاهها واتجاه حقوقها وتوثيقها واتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع هذه الانتهاكات وتقديم العون والمساعدة لضحايا الانتهاكات، بما في ذلك المساعدة القانونية، والسعي الى تكوين شبكات مختصة بحقوق المرأة في انحاء البلاد كافة لتسهيل الوصول على النساء وتلقي شكواهم وتلمس واقعهن وتوعيتهن، عن طريق توسيع قاعدة المهتمين بحقوق المرأة وتعزيز العمل الجماعي المنظم، وذلك بتنسيق الجهود للمنظمات التي تعمل في مجال تعزيز حقوق المرأة والتوعية بها لنتائج اكثر فاعلية .

ومن هنا يتجسد دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية لضمان الحاجة الى الاستقرار والامن والتعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي كرعاية الفقراء وتلبية احتياجات الفئة المهمشة ويصبح دورها مطلوباً للتقليل من حدة التوتر الناتج عن التفاوتات الاجتماعية ومخاطر البطالة، فالعراق اليوم تتوالى عليه المخاطر الناتجة عن توترات خلقتها سلسلة الحروب وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني من تفاوت في الدخل وانعدام المساواة بين المهمشين والأقوياء والمتضررين والمنتفعين[31] .

وهناك العديد من المؤسسات التي عملت على تنمية المجتمع المدني وتطوير قدراته وحقوقه الإنسانية ، منها (اتحادات المعاقين) التي وفرت احتياجات المعاقين وتأهيلهم وعملت على أيجاد وظائف مناسبة لهم، و(نقابات العمال) التي دافعت عن حقوق العمال ومصالح الطبقة العاملة، و(منظمات الإغاثة الإنسانية) التي كان لها دور فاعل في أحداث النجف والفلوجة، فضلاً عن ما قامت به المؤسسات المهنية في الدفاع عن حقوق منتسبيها وكذلك دور (منظمات المرأة والطفولة) التي عملت على النهوض بواقع المرأة والطفولة وكانت نتيجة هذا المشاركة الفاعلة للمرأة في الانتخابات ونضالها في الحصول على نسبة 25 % في مجلس النواب العراقي[32].

يعد المجتمع المدني اداة ضبط وتصدي من خلال كشف ممارسات القوات المتعددة الجنسيات التي ألحقت الضرر بالإنسان العراقي ، حيث شكلت هذه المؤسسات مع وزارة حقوق الإنسان لجانا للمطالبة بحقوق المعتقلات والمتضررين وكذلك المهجرين بسبب التفرقة الطائفية ومازالت تناضل وضمن إمكانياتها البسيطة لتحقيق الكثير للدفاع عن حقوق الإنسان والحفاظ على حقوق المواطن وكرامته .

إن تطور ورقي أي مجتمع بات يقاس بدرجة التطور الثقافي والاجتماعي للمرأة ومساهمتها الفعالة في البناء الحضاري للمجتمع. وهذا المجتمع الايمكن ان يصل إلى احترام المرأة والتعامل معها كانسان متكامل له كامل الحقوق الإنسانية ويؤمن بدورها المؤثر في بناء وتطور المجتمع مالم يكن هناك مؤسسات تعنى بابراز دور المراة ومكانتها على وفق نظريات تهتم بقضاياها حتى يكون يكون مجتمعاً قد بلغ مرحلة من الوعي الإنساني وفهم أسس التربية الإنسانية الصحيحة والتي تتحمل المرأة وزرها الأكبر ويكون قد تخلص من التقاليد والأعراف البالية التي سادت المجتمع والتي تسحق كرامة المرأة وتضعها في مكانة اقل من مكانتها الحقيقية.

و يأتي دور منظمات المجتمع المدني وسيما النسوية منها أن تأخذ دورها الحقيقي في بناء ثقافة المرأة وزيادة وعيها وذلك بإنشاء نوادي وجمعيات ومراكز ثقافية كذلك فان لهذه المنظمات دور فاعل بالعمل على تثقيف المجتمع وتغيير عقلية أبنائه نحو احترام المرأة وأهمية دورها في بناء المجتمع وتطوره.

وبصفة عامة فالتنظيمات التي تستقطب النساء هي التنظيمات المهتمة بالأعمال الخيرية والاجتماعية وكذلك التنظيمات التي يقتصر نشاطها على مساعدة الفئات الضعيفة والقيام ببرامج التوعية والتعليم والتربية ، بينما تغيب النساء في المؤسسات التي تعمل على إرساء العمل الديمقراطي المستقل أو على احترام حقوق الإنسان للنساء والرجال والدفاع عنها[34].

وبالعودة إلى مكانة المرأة العراقية وثقافتها ووعيها نجد أن لدى غالبيتهم رغبة حقيقية في إحداث التغيير، وقد تبلور ذلك بوضوح عن طريق ظهور العديد من المنظمات النسوية التي عملت بكل جد ومثابرة وبدون مساعدة لتحقيق ما عجزت الدولة عن

تحقيقه لهن[35]. وبخاصة تمكين مجموعة من المستفيدات بالقيام بأدوار قيادية في أعداد برامج وتنفيذها ومتابعتها وتقيمها وتعد هذه القيادات احد العوامل المؤثرة في أحداث التغيير في أوضاع المرأة ، نظراً لاطلاعها على احتياجات المرأة وقدرتها على التواصل مع أصحاب القرار، فضلا عن وجود دوافع لديها نحو العمل التطوعي وإفادة المرأة، لكن هناك معوقات اجتماعية واقتصادية وتشريعية وذاتية متعلقة بالمرأة نفسها تعترض عملية تمكين المرأة[1].

جدول رقم (3)

رأي النساء في المطلوب من الحكومة البرلمان لدعم تمكين المرأة في المجالات المختلفة[2]

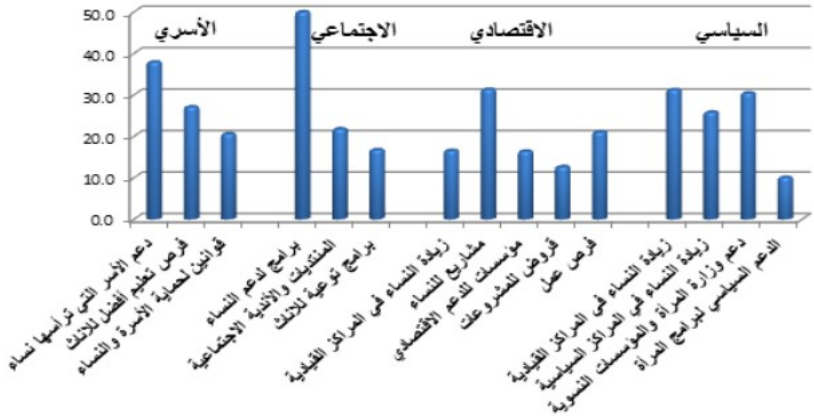

المبحث الثالث: النظريات التي تعتمدها مؤسسات المجتمع المدني المتعلقة بقضايا المرأة العراقية

تعتمد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بالعديد من النظريات المتعلقة بقضايا المراة في الجوانب السياسية العامة، والاجتماعية، والتربوية،

[1] ينظر ملحق رقم (1) .

[2] المصدر// وزارة الدولة لشؤون المرأة (2012) التقرير الاعلامي عن مهام وانشطة الوزارة .

والثقافية، والإعلامية، والقانونية والصحية والتعليمية والتوعوية.. ففي مجال دعم العملية السياسية والتحول السلمي للسلطة مثلا، تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تثقيف المرأة للتعريف بحقوقها السياسية كالتصويت والانتخاب والترشيح للمناصب السياسية، والتعريف بالمفاهيم الدستورية والانتخابية والحقوق العامة، وتوضيح علاقة المواطن بالدولة وكيفية التعبير عن حقوقه وواجباته، وشرح دور السلطات الثلاثة ومهامه في الدولة، وتتبنى ثقافة نبذ العنف ضد المراة ومركزية الرأي.

وفي المجال الإعلامي، تواصل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مطالبها المشروعة عن طريق وسائل الإعلام المتاحة لتخصيص مساحات إعلامية للتعريف بمؤسسات المجتمع المدني، وضرورة إنشاء إذاعة وصحيفة توعية الشعب بدور مؤسسات المجتمع المدني ومساهمتها في بناء هذه المؤسسات، وتشريع قانون يضمن حماية الاعلاميات، وتوجيه الإعلام حول تثقيف علمي مفهوم والمساواة وإشراك المرأة في صنع القرار، والدعوة إلى توجيه الإعلام إلى كيفية إعادة بناء روح المواطنة.

وفي المجال القانوني والقضائي تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى مراقبة حسن تطبيق القوانين التشريعات الخاصة بحقوق المراة وقضاياها والإجراءات المختلفة في الدوائر القضائية ومفاصلها، وتوجه الإعلام نحو بيان المزايا والعيوب التي تعتري التشريعات العراقية مع وضع التشريعات البديلة أو تعديلها، وإعداد برامج قانونية تبث عبر وسائل الإعلام تعمل على تثقيف المواطن قانونياً.

وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي تهتم معظم المنظمات غير الحكومية بالمراة وما تعرضت له نتيجة الارهاب الاعمى الداعشي الذي حط كثيرا من كرامة المراة واهانها على مستوى السبي او على مستوى الافكار التكفيرية الارهابية واشراكها في العمليات الانتحارية وبيعها في الاسواق، وتشارك الجمعيات النسوية بالعديد من المشاريع المدنية والاجتماعية وتعمل على انشاء دور لرعاية الأيتام والمسنين ومجمعات سكنية، وتقديم مساعدات تقنية وأجهزة لمراكز تدريب النساء والمدارس والجامعات.

فضلا عن مجالات التدريب وإقامة ورش عمل لعدد من الناشطين في المجال الاجتماعي والإعلامي المتعلقة بقضايا التوعية والديمقراطية والمدنية في العراق، والعنف ضد المرأة، الى جانب تقنيات التأثير وتحسين العمل الجماعي، وذلك عن طريق التدريب المكثف الذي يساعد المتدربين على فهم العقبات السياسية والعقبات الاجتماعية التي تحول دون تحقيق المساواة في العالم العربي .

أن مستقبل المرأة ومشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني يتحدد بمدى تطور البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتحقيق التطور الديمقراطي وإن العلاقة بينهما علاقة جدلية وتفاعلية، فمن المستحيل أن تتطور المرأة وتتحرر وتصبح شريكاً كاملاً في المجتمع، إلا إذا سمح لها لتأخذ دورها في عملية التطور في هذا المجتمع وهي بدورها تتأثر في تطورها بدرجة تحرر المرأة وتفاعلها مع حركة المجتمع[36].

ومن اجل قيام مجتمع يسعى الى التطور الحقيقي للمرأة على كافة الصعد والمستويات لابد له قبل كل شيء ان يوجد مجتمعاً مدنياً سليماً ومعافى من عوامل القصور والتخلف الاجتماعي والفكري والثقافي ويمكن لها وجود وحضور في الواقع المجتمعي العام[37].

اولا: القضايا الايجابية:

لقد تطورت منظمات المجتمع المدني في العراق بعد ان ادت وتؤدي دورا خدميا واجتماعيا وسيطا بين المجتمع والدولة وتميزت اعمالها وانتشرت في مختلف المحافظات بعد تطورت القضايا والنظريات التي تعتمدها بشكل ايجابي كبير بناء على القدرة في الانشاء والاستيعاب وايجاد مساحة كافية للنشاط الاجتماعي المدني والرؤية المستقبلية لبناء الدولة والمجتمع وادراكه لاهمية وجود التنظيمات الوسطية والهامش الواسع من الحرية الديمقراطية المسؤولة التي اسهمت بشكل كبير في تعزيز وجود هذه المنظمات وقضاياها الايجابية .

وبناء على ذلك كان لابد ان تنفرد المنظمات المعنية بقضايا المراة بشكل يؤدي الى ايلاء أهمية لدور المجتمع المدني في النهوض بأوضاع المرأة، إذ سمحت هذه الخصوصية للمؤسسات المذكورة بالدفع قدماً بقضية المرأة سواء بالخدمات المباشرة

التي تقدمها للنساء او بالمساهمة في الضغط على الحكومات من خلال الاتفاقيات الدولية المصادق عليها ذات الصلة[38].

وباتت المرأة في العراق اليوم تشكل أكثر من نصف المجتمع في ظل الخسائر الكبيرة التي تكبدها العراق جراء الحروب أو عمليات الإبادة الجماعية مما أدى إلى نقص الرجال مقابل النساء، وهذا يعني أنهن أصبحن أكثرية في المجتمع وتوجب إعطاءهن الدور الأساسي ليقمن بواجبهن ودورهن في بناء العراق ، حيث الحاجة الملحة لمشاركة كل الأطراف الفاعلة[39] .

ونستطيع القول أن مستقبل المرأة في مؤسسات المجتمع المدني قد يتغير وبشكل تدريجي معتمداً على تطوير المجتمع وتوطيد ثقافة الديمقراطية وممارساتها في احترام العمل الجماعي لو تمكنت مؤسسات المجتمع المدني من توطيدها في ذوات المنتمين اليها لأصبح المجتمع كتلة بناءة نابضة بالديمقراطية وانعكس ذلك انعكاساً واضحاً على السلطة القائمة[40].

وبذلك نجد ان اهمية دور منظمات المجتمع المدني ولاسيما الخاصة بالمرأة تعمل على استثمار الطاقات والمساهمة في بناء المجتمع وحل قضاياه ومعوقاته القائمة على القيم الاجتماعية والاخلاقية وتحقيق الديمقراطية والعدالة وتحقيق الاماني والتطلعات في المجالات التربوية والصحية والثقافية وحقوق الانسان ودعم سياسة مكافحة الفساد والحد من العنف ضد المراة واعطائها الدور الفاعل في المجتمع .

ويمكن القول أن ما نريده من المجتمع المدني هي ثلاث خطوات عريضة ستشكل دعامة الحقيقية لانطلاق نهضة مستقبل المرأة وهذه الدعائم تتمثل في :

1- تحسين الحياة الاجتماعية للمرأة عن طريق التبصير والتوجيه بحقوق المرأة للسياسات الحكومية .

2- دعم الفئات النسائية المهمشة في المجتمع والارتقاء بأوضاعها والتركيز على تلبية احتياجاتها ، وهذه مرهونة برهان المجتمع المدني بتحقيق ما فشلت عنه غيره من السلطات ومؤسسات الدولة [41].

3- ايجاد وزارة شؤون المرأة للمجتمع المدني يعد عاملاً مساعداً في تدريب المرأة العراقية على ممارسة النشاط الطوعي والاستقلالية ولا بأس أن تعتمد الوزارة اموراً أدارية تسهيلية أكثر مما هي تعويقية[42].

ثانيا: نقاط الضعف:

تكمن نقاط الضعف في النظريات التي تعتمدها منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المراة الى ان بعض هذه المنظمات تفتقر الى الاستراتيجية الواضحة والهيكلية التنظيمية والية العمل، وكذلك الخبرة اللازمة لبناء هذه المنظمات على اساس صحيح وسليم، على الرغم من انها تمتلك رؤيا واهداف ورسالة ونظام داخلي الا ان هناك خلطا في الادوار وقلة خبرة في ادارة الهيكل، الى جانب عدم الاستقرار الامني والسياسي وتنامي الصراعات وعدم وجود علاقة واضحة مع الجهات الحكومية وضعف التنسيق بين المنظمات، وتأثر وتبعية بعض المنظمات للاحزاب السياسية والتيارات الدينية، مما يفقدها الاستقلالية والمصداقية في العمل الميداني، واتخاذ بعضها غطاءا لنشاطات تجارية وشخصية بحتة لغرض الكسب المادي والتسهيلات الاخرى، وبالتالي تؤدي الى تبعثر الجهود من الانبراء للدفاع عن حقوق المرأة فاحتكار المسؤولية في الحركات وتنظيمات المجتمع المدني .

لذلك يعد تطوير مؤسسات المجتمع المدني وتصحيح مسارها ضرورة بنيوية مؤسسة في البناء الديمقراطي، تجعل من الصعب الكلام عن أولوية احدها عن الأخر، فليس هناك ممارسة للديمقراطية بدون ادنى حد من القدرة على الانتظام حول أفكار ومصالح وغايات محددة[43]، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها ابرز أدوات قنوات العمل السياسي إن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية ولابد ان يكون هناك تكاتفاً حقيقياً بين مؤسسات المجتمع المدني حول القضايا والتصدعات الرئيسة التي يعانيها واقع المرأة العراقية[44].

أن كثرة مؤسسات المجتمع المدني وتعارض منطلقاتها وتعددها المحلي والقطاعي يعكس اختلاف منطلقاتها واختياراتها مما يؤدي الى تبعثر الجهود من الانبراء للدفاع عن حقوق المرأة فاحتكار المسؤولية في الحركات وتنظيمات المجتمع المدني من قبل نساء معينات كما أن تبعية النساء في الغالب الى أزواجهن او اقربائهن في اختيار مؤسسات المجتمع أدى الى فقر ابتكار صيغ المطالب الكفيلة بالتأثير في المجتمع وفي الحكومات[45].

كما أن غياب الديمقراطية هو مؤشر على غياب منظمات المجتمع المدني، وهي عوامل لها علاقة باختيار طريقة الحياة في المستقبل، وبناء النسق الديمقراطي القائم على مبدأ تكافؤ الفرص والاعتراف بالرأي الآخر ورفض سياسة التهميش لأي فئة، وهذا بالتأكيد ينعكس عمله على عمل منظمات المجتمع المدني وبلورة نظمها بالشكل الذي لايحقق أهدافها في ازالة رواسب الثقافة الشمولية خلال العقود التي مضت، والعمل على ثقافة الحوار التي لا تزال مجهولة ، وقبول النقد الذي يمثل حالة صعبة لدى الآخرين، وترسيخ مفاهيم دولة القانون والمؤسسات، وكل ذلك مرتبط بمستقبل المجتمع المدني للمرأة[46].

ثالثا: تقييم دور منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المراة:

في ضوء الطموحات المرجوة من المنظمات المعنية بقضايا المراة، كان لابد ان تؤدي هذه المنظمات الدور الكبير في المجتمع المدني لتنال المراة العراقية امتيازات وحقوق تحت مظلتها، الا ان هذا النوع من التنظيمات في مجتمعنا العراقي لايزال تحت وطاة الثقافة الذكورية مما يحد من اعطاء المراة حقوقها وانتشار الوعي في ذلك، والامال المرجوة في ذلك لم تتحقق .

ولكي تقوم هذه المنظمات بدورها الفاعل في خدمة قضايا المراة على وفق النضريات التي تعتمدها، لابد ان تكون هناك بيئة مجتمعية تساعد هذه التنظيمات في اداء دورها، وستحقق هذه البيئة على الاشكاليات التي تعاني منها والمتمثلة: هل اصبح بناء الفرد مطلبا اجتماعيا في العراق؟ و هل اصبحت الحرية قيمة بحد ذاتها في المجتمع العراقي ؟ وهل للمرأة العراقية كيان حقوقي خارج المجال الخاص ؟

ان اوضاع المراة في تنظيمات المجتمع المدني في العراق ماهي الا انعكاس لطبيعة الاطار الاجتماعي والثقافي والسياسي لهذا المجتمع، الذي يحدد ادورا بعينها للفرد في المجتمع، وحسب المناخ السياسي ومساحة الحرية المتروكة للمواطن بشكل عام والمراة بشكل خاص .

لذلك لابد ان يكون هناك اهتمام بالنظريات التي تقوم عليها منمات المجتمع المدني المعنية بالمراة في مجالات التمكين الاجتماعي ونشر ثقافة المطالبة بالحقوق وزيادة الوعي الصحي ورفع مستواها التعليمي، والاعتمام بموضوع الحد من العنف ضدها، ومجال التمكين السياسي وتولي المناصب العليا وبرامج الدورات التطويرية والبرامج الموجهة للمراة .

الخاتمة

تعد منظمات المجتمع المدني احدى اهم الركائز في التنمية المتوازنة والمستدامة التي تعمل على المساهمة الفاعلة في صنع السياسات العامة للدول وتشكيلاتها، ومشاركة المواطنين وانخراطهم بشكل اكبر في الواجبات والحقوق المدنية لتحقيق التنمية المتكاملة التي تؤدي الى تحسين جودة الحياة وتوفير ظروف افضل لجميع شرائح المجتمع العراقي .

وفي العراق كان بناء أسس المجتمع المدني والتحول نحو الديمقراطية يسير باتجاهه الصحيح على الرغم من المخاطر والتحديات التي تواجهه، ففى الوقت الذى تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة في الحكم.

وبرغم الاعداد المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني والنظريات القائمة عليها والتي تعد ركيزة اساسية للتنمية وصنع الساسات العامة للبلاد، فلا تزال بعض من هذه المنظمات تواجه عقبات ومعوقات اساسية تضيق النطاق على جهدها ودورها الذي تؤديه، فهي ليس بالقدر المطلوب، ولاسيما و أن الكثير من المواطنين يشكون مع عدم فاعليتها و

جدواها، فان ذلك النقد هو الدافع الحقيقي للتقدم و الارتقاء لخلق مجتمع مدني بمستوى الطموح.

وقد تبينت النظريات التي تقوم عليها منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المراة في العراق والتي يمكن ان تتسع لتشمل برامج عديدة لتنمية المراة وتطويرها وذلك عن طريق اعادة الدولة النظر بطبيعة علاقتها مع هذه المنظمات واسقاط القيود والعقبات التي تحول دون توسيع دورها وتعديل اطارها القانوني المتمثل بالقانون الذي يحكم عمل هذه المنظمات بما يجعلها اكثر قدرة على القيام بمسؤولياتها، ومساعدتها لاكتشاف عيوبها ونقائصها كي تكون اكثر قدرة على التقويم الصحيح لدورها، والاخذ بمعايير الجودة في الاداء والالتزام بالشفافية الكاملة في قياس ممارستها، ومواجهة التحدي الحقيقي الذي يحد من قدراتها، الذي يتمثل واحد من جوانبه في غياب العمل التطوعي وقلة خبرة العاملية بهذه المنظمات وضعف التنظيم الهيكلي لها .

ان عملية تفعيل دور المجتمع المدني يعني بث المزيد من روح المسؤولية عند الأفراد تجاه التفكير والعمل على تقرير مصيرهم وعدم التسليم للدولة بوصفها مركز (تكثيف القرار) المجتمعي وتوحيده او الاعتماد الوحيد عليها لتحقيق الأهداف والحاجات المطلوبة، كما يعني إعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادرة والموارد الكافية، من قبل الدولة او من قبل أفراد المجتمع أنفسهم لمنظمات وهيئات المجتمع المدني.

ومع ذلك قامت هذه المنظمات بعديد من الأدوار وعوضت انسحاب الدولة في بعض من المجالات بل وعملت الدولة على إسناد جزء من مشروعاتها لمنظمات المجتمع المدني، وبناء شراكة، ولكنها ما زالت قليلة ومحدودة وتفتقر إلى الإطار المؤسسي المنظم لها، والذي يجعل دور المنظمات غير الحكومية يتجاوز مجرد تقديم الخدمات إلى فاعل أساسي ومحوري في عملية صنع السياسات وتنفيذها وتقويمها. كما أن هذا الإطار المؤسسي يجب أن يعترف باستقلال المنظمات غير الحكومية ويقبل تمثيلها في أجهزة صنع السياسة.

الهوامش

1- فوزية العطية ، المرأة العراقية عبر التاريخ ، مجلة المعرفة ، بغداد ، كانون الثاني 2004 ، ص 1.

2- راجع المزيد من التفاصيل عن عناصر المفهوم :

- -Hall, op.cit.
- -Norton, A., (ed.) *Civil Society in the Middle East*, New York, E.J.Brill, 1995
- -Blaney, D., & Pasha, M., Civil Society and Democracy in Third World, Ambiguities and Historical Possibilities , *Comparative International Development*, vol 28, no. 1, 1993
- -Keane, op.cit

Walzer, M., The Idea of Civil Society, A Path to Social Reconstruction, Dissent, -spring 1991.

3- سعد الدين إبراهيم، المثقفون العرب والتخريب الحالي لمصطلح المجتمع المدني، جريدة الحياة اللندنية، العدد 13894، 31/3/2001، ص 10، وفي هذا المقال ينسب الكاتب إلى نفسه أنه كان أول من عَرَّفَ القارئ العربي بالمفهوم بقوله: "شعرتُ كذلك بمسئولية شخصية عن تقديم هذا المصطلح إلي القارئ العربي العام 1983 في ندوة أزمة الديموقراطية في الوطن العربي، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في مدينة ليماسول في قبرص". وهذا المقال هو الأول ضمن خمس مقالات نُشرت تباعًا في جريدة الحياة عرض فيها الكاتب للمفهوم وتداعياته بالنسبة للعالم العربي، والمقالات الخمس التي سيرجع إليها الباحث هنا منشورة على موقع الدكتور سعد الدين إبراهيم على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: http://www.democracy-egypt.org/saadweb/articles.htm

4- سعد علي حسين التميمي ، البناء الديمقراطي في العراق والمجتمع المدني (رؤية تحليلية) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (40) ، 2009،ص 68.

5- عبد الرحمن صديق، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في ترسيخ مبدأ الحوار وروح التعايش، المجلة العراقية لحقوق الإنسان، العدد 5، 2002، ص 35.

6- حافظ علوان، المشروع الديمقراطي العراقي (الواقع والطموح) دراسة نقدية ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ،العددان 29-30، 2012، ص 67.

7- وجيه عفدو الهسيناتي، مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان في فكر الأحزاب السياسية الكوردية العراقية المعاصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص 100.

8- ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 ، ص 416.

9- عمر جمعة عمران ، المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد(34) ، 2012 ، ص 173.

10- منظمة هاريكار غير الحكومية، دور منظمات المجتمع المدني ، مطبعة زانا، دهوك، اذار ، 2003، ص 49.

11- Liiv, D., Guidelines for the Preparation of Compacts, *International Journal of Non-For-Profit Law*, vol3, issue 4, June 2001

12- عبد الغفار شكر، محمد مورا، المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، 2003، ص ص 40-41 .

13- منظمة هاريكار غير الحكومية، مصدر سبق ذكره،ص 10.

14- عمر جمعة عمران ، مصدر سبق ذكره، ص 171.

15- سحر قدوري ، مؤسسات المجتمع المدني وامكانيتها من الحد من الفساد الاداري ، مجلة المجتمع المدني وحقوق الانسان ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 44، 2008، ص 17.

16- وكالة الأنباء العراقية، ارث مروع لعراق ما بعد الحرب، تحقيقات، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بتاريخ 15/6/2006 http://al-iraqnews.net

17- دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني ، تحرير (ليون إيريش واخرون) المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح ، ترجمة (محمد احمد شوبان) ، ط 1، 2007،ص 7.

18- حميد الهاشمي ، مسؤولية منظمات المجتمع المدني تجاه المرأة العراقية ، 5/ 2/ 2004، ص 4، منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الموقع الالكتروني بتاريخ 16/4/2004:
http://www.rezgar.com

19- سعد علي حسين، مصدر سبق ذكره ، ص 85.

20- فؤاد الصلاحي ، دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية المدنية، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني : http://www.wfrt.org

.

21- نورة بن مفلح الرويلي ، العوامل المؤثرة بوعي الشابة السعودية بحقوقها ، رسالة ماجستير منشورة على الانترنت في الدراسات الاجتماعية ،كلية الاداب، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 26.

22- دور منظمات المجتمع المدني في نهوض المرأة، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الالكتروني: http://www.docjax.com/document/view.shtml?id

23- : http://www.alukah.net/web/khedr/0/53818/#ixzz4tJ00rqjk

24- منظمة هاريكار غير الحكومية ، مصدر سبق ذكره، ص 36.

25- هويدا عدلي ، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية ،ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية" للفترة (28 –30 تشرين الثاني) الإسكندرية – جمهورية مصر العربية، مركز دراسات الوحدة الوطنية، 2005، ص 11.

26- فوزية مطر ، تمكين المرأة و الحاجة لنظام الحصص النسائية، منشور في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع الالكتروني بتاريخ 19/9/2004 : www.ehcconline.org/information-center

27- سندس عباس حسن، المشاركة السياسية للنساء في العراق، أوراق عمل لمؤتمر وزارة الدولة لشؤون المرأة ، بغداد ، 2005، ص 7.

28- ناهده عبد الكريم ، المجتمع المدني في العراق نحو تعزيز فرص النمو والمشاركة ، مجلة الحكمة ، العدد (36) ، بغداد، أيار 2004، ص 59 .

29- فيروز زراقة، دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 18، لبنان، 2014، ص 31.

30- دليل حول تأثير ودور منظمات المجتمع المدني في محيطها المحلي والوطني ، جمعية الهيئات للعمل المدني ، لبنان، 2006، ص 11.

31- أمال شلاش،احتياجات مؤسسات المجتمع المدني،مجلة الحكمة ، العدد 36 ،بغداد،(ايار) 2004 ، ص 70

32- جريدة البينة ،تحقيقات:في العراق 3 آلاف منظمة من منظمات المجتمع المدني،العدد (1732)– 31 /كانون الثاني 2013 .

33- حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات،المعهد العربي لحقوق الإنسان،تونس 2004، ص 24.

34- بيداء النجار ،رؤية في الواقع الانتخابي للمرأة العراقية، ط 1، مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري، بغداد، حزيران ، 2008، ص 46.

35- ينظر ملحق رقم (1) .

36- عائشة الكواري، دور المرأة في الهيئات المانحة و المستفيدة ، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الالكتروني

37- http://www.ayamm.org/arabic/Marsad/marsad%201.htm

38- ندى فاصل عباس، المجتمع المدني في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 45، كلية العلوم السياسية ، 2010، ص 18.

39- عبد العزيز حسون، دور منظمات المجتمع المدني في نهوض المرأة في البلدان العربية ، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني : www.arab-hdr.org

40- حميد الهاشمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 5 .

41- مؤسسات المجتمع المدني (رهان المستقبل)، متاح في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع الالكتروني :

42- www.ruaal.wordpress.org

43- مؤسسات المجتمع المدني (رهان المستقبل)، مصدر سبق ذكره ،ص 2.

44- عبد الجبار احمد ، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق ، في كتاب (العراق ومحنة الديمقراطية (دراسات سياسية راهنة) ،ط 1، الطباع للطباعة والنشر، 2013، ص 208.

45- سعد علي حسين، مصدر سبق ذكره ، ص 85.

46- هدى محمد مثنى، مصدر سبق ذكره، ص 178.

47- عبد العزيز حسون، مصدر سبق ذكره، ص 12 وص 27.

48- نوري بطرس، دور المرأة في منظمات المجتمع المدني العراقي، مقالة منشورة في جريدة بيت النهرين،العدد (124)،متاح في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)،على الموقع الالكتروني: http://www.bet-nahrain.org